مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN: 2352- 9822 / E-ISSN: 2588-1574
المجلد: 10 العدد: 01 / جوان-2023
ص 227 – 251
OEB Univ. Publish. Co.

واقع الإنتاج الزراعي والحيواني وتأثيره على الأمن الغذائي في الجزائر

The reality of agricultural and animal production and its impact on food security in Algeria

همیسي أمينة[1] [*]، خنفر مانع[2]

[1] مخبر التنمية المحلية المستدامة، زراعة، تنمية ريفية، سياحة ايكولوجية، جامعة الشاذلي بن جديد– الطارف، (الجزائر)، *hemici-amina@univ-eltarf.dz*

[2] مخبر التنمية المحلية المستدامة، زراعة، تنمية ريفية، سياحة ايكولوجية، جامعة الشاذلي بن جديد– الطارف، (الجزائر)، *khanfarmanaa@yahoo.fr*

تاريخ الاستلام: 2023/03/21 تاريخ قبول النشر: 2023/06/10 تاريخ النشر: 2023/06/30

الملخص: يهدف هذا البحث إلى رصد وتحليل واقع الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ومستوى تأثيره على الأمن الغذائي في الجزائر ومدى فعاليتها في تقليص الفجوة الغذائية.

أظهرت الدراسة أنه بفضل الجهود المبذولة والمسخرة تم تحقيق إنتاج الزراعي إجمالي بقيمة 29 مليار دولار سنة 2019 وتقدم الجزائر في مؤشر الأمن الغذائي إلى مستوى58.9 نقطة من أصل 100، لتحتل المرتبة 68 من ضمن 113 دولة شملها المسح عالميا لسنة 2021. بالرغم من ذلك، إلا أن القطاع الزراعي في بلادنا لازال يعتمد على الواردات الغذائية لاستيفاء الطلب المحلي في بعض المواد، الأمر الذي يستدعي مجهودات أكبر في ضل إستراتيجية زراعية أشمل.

الكلمات المفتاحية: أمن غذائي، إنتاج زراعي، ثروة حيوانية، فجوة غذائية.

تصنيف JEL : Q1، Q15، Q18.

Abstract: This research aims to monitor and analyse the realities of agricultural production in both vegetable and animal areas and its impact on food security in Algeria and its effectiveness in reducing the food gap

The study showed that thanks to efforts and efforts, total agricultural production of 29 billion dollars was achieved in 2019 and Algeria advanced the food security index to 58.9 points out of 100, ranking 68 out of 113 countries surveyed globally for 2021. Nevertheless, our country's agricultural sector continues to rely on food imports to meet the domestic demand for certain items, which calls for greater efforts to strain a more comprehensive agricultural strategy.

Keyword: Food security, agricultural production, animal wealth, food gap.

Jel Classification Codes: Q1, Q15, Q18.

[*] **المؤلف المرسل:** همیسي أمينة

1. مقدمة

يعتبر قطاع الزراعة من الروافع الاقتصادية الهامة والفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية، فهو يعمل على تلبية الحاجيات الغذائية الأساسية للسكان من خلال توفير الغذاء بأنواعه المختلفة، أيضا يعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي وضمان الأمن الغذائي الذي أصبح هاجس يرهق كاهل الدول خاصة النامية منها، والجزائر كغيرها تسعى إلى تحقيقه من خلال تصميم سياسات زراعية مدعمة تهدف إلى زيادة الإنتاجية الزراعية للمحاصيل الأساسية (مادة الحبوب التي تمثل 9 ملايين طن احتياجات السنوية للسكان) خاصة امتلاكها لمقوماته من أراضي زراعية شاسعة، توفر المصادر المائية والجوفية، ثروة الحيوانية. استطاعت الجزائر بتبنيها لهذه السياسات الزراعية التنموية احتلال المراتب الأولى إفريقيا وعربيا في مؤشرات الأمن الغذائي وذلك لتحقيقها الاكتفاء الذاتي للعديد من المحاصيل الزراعية على غرار البقوليات والخضراوات والتمور والتصدير إلى الخارج، إلا أنها تبقى دون المستوى المطلوب منها فنقص الإنتاج الزراعي في بعض المواد الاستراتيجية بسبب الظروف المناخية والجفاف ومن ناحية أخرى زيادة الطلب المحلي على هذه المواد أدى إلى اللجوء استيرادها،حيث تستورد الجزائر حوالي 75%من احتياجاتها مما يزيد في العجز الغذائي واتساع الفجوة الغذائية مما يترب عليه العديد من المشاكل الاقتصادية أهمها التبعية الغذائية وتراكم المديونية.

1.1 اشكالية الدراسة : ومن خلال هذا الطرح نستنتج الإشكالية التالية:

ما مدي تأثير الإنتاج الزراعي والحيواني على الأمن الغذائي في الجزائر؟

2.1 فرضيات الدراسة:

– عملية تجديد القطاع الزراعي أثمرت على تحسين المنتوج الزراعي والغذائي كما ونوعا الأمر الذي جعل تحقيق الاكتفاء الذاتي لجميع المحاصيل ممكنا.

– استطاع الإنتاج الزراعي والحيواني التغلب على المعوقات الطبيعية (الجفاف وشح الأمطار) للولوج إلى تحقيق الأمن الغذائي وزيادة الصادرات الغذائية.

– تمكنت الجزائر بوفرة مقومات التنمية الزراعية بالتغلب على تحديات التبعية الغذائية بتوليد فائض في السلع الغذائية وتقليص نسبة استيراد للمحاصيل الزراعية الاستراتيجية.

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الإنتاج الزراعي والحيواني خلال فترة 2010-2020 من حيث المساحة المخصصة لكل منتوج، أضف إلى قيمة الإنتاج المحققة خلال نفس الفترة وما تأثيرها على الفجوة الغذائية من خلال تقليص الواردات الغذائية وأخيرا سبل التي يمكن انتهجها لتحقيق الأمن الغذائي في جميع المحاصيل الزراعية دون استثناء.

2.2 منهج البحث

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي من خلال الاستعانة بالبيانات الإحصائية الرسمية من وزارة الفلاحية والتنمية الريفية وذلك لتحليل واقع الإنتاج الزراعي والحيواني في الجزائر ورصد تأثيره على الأمن الغذائي من خلال سد الفجوة الغذائية.

2. مفاهيم عامة حول الأمن الغذائي:

تم التأكيد على مفهوم الأمن الغذائي رسميا خلال عام 1974 إثر أزمة الغذاء العالمية سنتي 1973 و1974، حيث تم الإعلان الدولي للقضاء على الجوع وسوء التغذية من خلال " لكل رجل وامرأة وطفل الحق غير القابل للتصرف في التحرر من الجوع وسوء التغذية من أجل تنمية قدراتهم البدنية والعقلية والحفاظ عليها بشكل كامل"، (meriem, 2020, p. 273)

1.2 مفهوم الأمن الغذائي:

تعددت التعاريف حول الأمن الغذائي أهمها:

❖ يعرف **البنك الدولي** الأمن الغذائي "بأنه قدرة الناس على الحصول على غذاء كاف في أي وقت لحياة صحية، ويميز البنك الدولي بين الأمن الغذائي الدائم والمؤقت، فيشير الأمن الغذائي الدائم إلى توافر الغذاء الكافي إلى الأبد أما الأمن الغذائي المؤقت هو انخفاض مؤقت في الحصول على الغذاء" (Abdulrahman & Abdullah, 2016, p. 254).

❖ وتم تعريفه في **مؤتمر القمة العالمية للأغذية** سنة 1996 على أنه" يتحقق الأمن الغذائي على مستوى الفرد والأسرة والمستويات الوطنية والإقليمية والعالمية عندما يتمتع جميع الناس في كل الأوقات بإمكانية الحصول المادي والإقتصادي على أغذية كافية

ومأمونة ومغذية، تلبي احتياجاتهم الغذائية ويتناسب مع أذواقهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية(meriem, 2020, p. 237)، ولقد حدد هذا التعريف حسب " Elliot vhurumuku" الركائز الأربع للأمن الغذائي: التوافر، إمكانية الوصول، الاستخدام، الاستقرار(Elliot, 2014).

❖ تعرف **الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية**(USAID) الأمن الغذائي" عندما يكون لدى جميع الناس في جميع الأوقات إمكانية الحصول المادي والاقتصادي على الغذاء الكافي لتلبية احتياجاتهم الغذائية لحياة منتجة وصحية "، وترى أن تحقيق الأمن الغذائي يجب أن يكون يتوفر على التوافر الكلي للإمدادات المادية من الغذاء كافيا، وأن يكون للأسر الحق في الوصول إلى هذه الإمدادات الغذائية من خلال إنتاجها الخاص، أو من خلال السوق أو من خلال مصادر أخرى وأن يكون إستخدام هذه الإمدادات الغذائية مناسبا للاحتياجات الغذائية المحددة للأفراد(Riely, 1999, p. 2).

نستنتج من خلال التعاريف المتعددة للأمن الغذائي هو حصول جميع أطراف المجتمع (الأسر والفرد) على الغذاء السليم والشامل والآمن لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية بحيث يضمن حياه صحية لهم، والملاحظ كذلك التركيز على نوعية الغذاء المقدم الخالي من جميع المخاطر التي تشكل خطرا على صحة الأفراد أكثر من كميته.

2.2 مؤشرات الأمن الغذائي:

يتوفر الأمن الغذائي على أربعة مؤشرات تساعده على توجيه سياسات الأمن الغذائي وتحديد أولوياتها وكذا تقديم صورة شاملة أكثر دقة عن حالة الأمن الغذائي في بلد ما، وتتمثل هذه المؤشرات في: (قويسي و بن موسى، 2022، صفحة 432)

➢ **مؤشر توفر الغذاء:** يعكس التوفر إتاحه ما يكفي من الغذاء للأفراد، ولا يشترط بعد التوافر كمية الغذاء فقط بل جودته أيضا وتنوعه، ويتضمن مدى كفاية إمدادات الطاقة الغذائية، نسبة السعرات الحرارية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات، وكذا متوسط كل من إمدادات البروتينات و قيمة الإنتاج الغذائي.

➢ **مؤشر الحصول على الغذاء:** الحصول على الغذاء يعني إمكانية وصول الموارد الغذائية بشكل مناسب ومستمر للأفراد للحصول على نظام غذائي مغذ ويتم تحديده من خلال الدخل، أسعار الغذاء والقدرة على تلقي الدعم الاجتماعي، كما يشمل أيضا هذا

المؤشر النظر إلى مدى توفر البنى التحتية للنقل والطرقات إضافة إلى معدل نقص التغذية.

- **مؤشر استقرار الغذاء:** يعبر بعد الاستقرار على إمكانية الحصول الغذاء باستمرار دون أن يكون هناك مخاطر فقدان هذه الإمكانية بسبب أزمة معينة (اقتصادية أو مناخية....)، بمعنى أن يصل الأفراد إلى مرحلة الأمن الغذائي فإنه يجب أن يكون لديهم القدرة على الوصول إلى الغذاء الملائم في كل الأوقات دون أن يكون هناك خطر فقدان الوصول إلى الغذاء وعليه فإن مفهوم استقرار الغذاء يشمل بعد الإتاحة وبعد الوصول إلى الغذاء.
- **مؤشر الاستفادة من الغذاء:** تتوقف الاستفادة من الغذاء على نوعية الأغذية وكيفية إعدادها وتخزينها...وغيرها ويشمل مجموعتين، الأولى المتغيرات التي تحدد القدرة على الانتفاع من الأغذية، أما الثانية فتحدد نتائج الانتفاع من الأغذية التي تظهرها العديد من الأمراض مثل هشاشة العظام، فقر الدم، القصور الغذائي لدى الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الهزال والتقزم.

صنف مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام 2022، الجزائر في المرتبة 68 عالميا بدرجة 58.9 من بين 113 دولة عالمية (global food security index 2022, 2022)،

الجدول رقم 01: بيان مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر سنة 2022

البيان	قيمة المؤشر(%)	المرتبة عالميا
مؤشر الأمن الغذائي الإجمالي	58.2	68
القدرة على تحمل تكاليف الغذاءAffordability	66.8	64
توافر الغذاء Availability	57.3	63
جودة وسلامة الغذاء quality and safely	54.7	82
الاستدامة والتكييف Sustainability and adaptation	54.2	56

Source : (global food security, 2022).

ولإحياء الأمن الغذائي وجعله صوب اهتمامات الدولة عمدت الجزائر متمثلة في وزارة الفلاحية والتنمية الريفية خارطة الطريق لتطوير الأنشطة في قطاع الزراعة ترتكز على محورين: (minstére de l'agriculture de la france , 2022, p. 4)

– تطوير الإنتاج الزراعي لتحسين الأمن الغذائي وخفض فاتورة الاستيراد واستهداف القطاعات الاستراتيجية بشكل خاص (الحبوب، البذور الزيتية، الذرة، منتجات السكر، الثروة الحيوانية، انتاج الألبان) وانشاء آليات تنظيمية لسوق المنتجات الزراعية وتشجيع تركيب مصانع تجهيز المنتجات الزراعية في مناطق الإنتاج الزراعي.

–تطوير الزراعة الصحراوية من أجل تلبية 30 إلى 50% من الاحتياجات الوطنية، بتوفير الأراضي في الشمال عن طريق إنشاء مناطق مروية تستفيد من الاحتياطات الكبيرة من المياه الجوفية، و تعطى الأولوية لتطوير القطاعات الاستراتيجية التي لها تأثير على الواردات الغذائية، وتنمية محاصيل البذور الزيتية والذرة والسكر، الهدف من ذلك تخصيص مليون هكتار لهذه المحاصيل الاستراتيجية بمساهمة مساحات مروية كبيرة، تم انشاء مكتب لتنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية (ODAS) لتشجيع الاستثمار الزراعي.

3. واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر:

إن أهم ما يميز الإنتاج النباتي في الجزائر أنه متنوع يشمل العديد من الأصناف النباتية وهذا راجع لتعدد التضاريس الجغرافية، اتساع الرقعة المخصصة للزراعة، وفرة الموارد المائية من سدود وآبار وهذا ما أدى إلى تطور الإنتاج الزراعي بفضل البرامج والسياسات الزراعة التنموية التي انتهجتها الجزائر في الفترة الانعاش الإقتصادي(2000–2024).

1.3 تتطور المساحة المخصصة للزراعة الإنتاج النباتي 2010–2019:

تعمل الجزائر على تطوير المساحات المخصصة للمحاصيل الزراعية خاصة الشعب الاستراتيجية لتلبية الطلب المحلي وتوجه نحو التصدير من خلال دمج كل الفاعلين (الإمكانيات الطبيعية والمادية والبشرية) في القطاع ومرافقتهم. حيث لاحظنا في الآونة الأخيرة وجود فائض على المستوى السوق الوطني لبعض المنتوجات مما أدى إلى التوجه نحو تصديرها لبعض الدول الافريقية.

الشكل رقم 01: تطور المساحة الانتاج الزراعي خلال الفترة 2010–2019

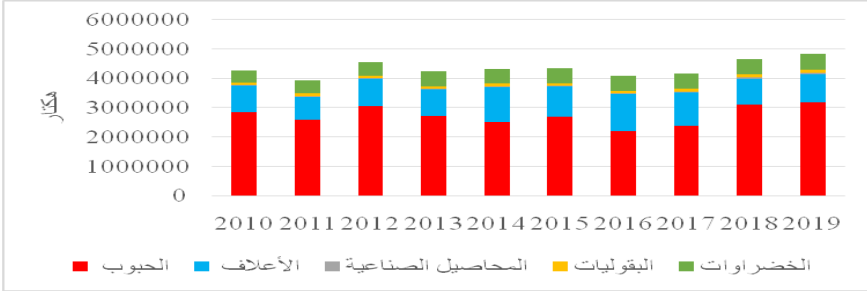

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

- (Ministere de l'agricculture et développement rural).

أولا: الحبوب

تعتبر من أهم المنتوجات الزراعية التي ينتجها دول العالم وهي أساس الغذاء تنقسم إلى نوعين الحبوب الشتوية تشمل القمح اللين والصلب، الشعير، الشوفان، والحبوب الصيفية تضمن الذرة بنوعيها، إن زراعة الحبوب في الجزائر تتربع على مساحة قدرتها 3187312 هكتار سنة 2019 موزعة بين الحبوب الشتوية بـ2685154 هكتار والحبوب الصيفية 931 بـ هكتار وهو ما يمثل 37.33% من المساحة الصالحة للزراعة، نلاحظ من خلال الشكل رقم 01 أن هناك تذبذب بين الارتفاع والانخفاض في المساحة المخصصة لزراعة الحبوب، سجلت 2856364 هكتار سنة 2010 لتنتقل سنة 2012 إلى 3061870 هكتار بمعدل نمو ايجابي قدر بـ 7.19% وسبب الزيادة هو تحسن الظروف المناخية و هطول الأمطار، تحسين شبكات الري لصالح المزارعين، استخدام بذور جيدة، لكن هذا الارتفاع لم يدم طويلا لتعود الانخفاض سنتي 2013 و2014 مسجلة 2709252 و 2509013 هكتار على التوالي بمعدل نمو سلبي للسنتين قدر بـ 14.78-% ،استمرت المساحة المخصصة لزراعة الحبوب في الانخفاض رغم البرنامج الزراعية التي احدثتها الجزائر(سياسة التجديد الفلاحي والريفي) مسجلة أسوأ النتائج سنتي 2016، 2017 بمتوسط قدر بـ 2292097.5 هكتار بمعدل نمو سلبي قدر بـ 25-% بالنسبة لسنة المقارنة 2012، لتعاود الارتفاع مرة أخرى نظرا للجهود الحثيثة التي تبذلها الدولة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي لهذا المحصول لتسجل أعلى قيمة لها سنة 2019 بـ 3187312 هكتار، وقدرت الزيادة الاجمالية خلال فترة الدراسة(2010-2019) بـ 11.58% ما يعادل 330948 هكتار، هذه الزيادة لا ترقى إلى أهمية هذا المنتوج بالنسبة للمزارعين والدولة على حدى سواء، وبالتالي يمكننا ارجاع هذه الزيادات المنخفضة في

المساحة المخصصة لأهم منتوج على المستوى الوطني وهو الحبوب بجميع أنواعه إلى الظروف المناخية خاصة في الآونة الأخيرة التي تعاني من شح الأمطار مما يسبب الجفاف بدوره يؤدي إلى عزوف العديد من المزارعين عن زراعة الحبوب لما يتكبده من خسائر، نقص عملية السقي، التوسع العمراني على حساب المساحات الصالحة للزراعة، نقص وهجرة اليد العاملة الزراعية إلى قطاعات أكثر استقرار من الزراعة.

ثانيا: الأعلاف

إن لهذه المادة أهمية بالغة كونها تدخل كغداء أساسي ورئيسي في تغذية المواشي بجميع أنواعها، حيث نجد كثيرا من مربي المواشي يشتكون من نقص هذه المادة وغلائها، مما أثر على أسعار اللحوم وبالتالي على القدرة الشرائية للمواطن (سفيان، 2020، صفحة 8)، بالرغم من أهميتها بالنسبة للموالين إلا أنها لم ترتفع مساحتها بالمقدار المرجو منها مسجلة زيادة قدرها 7.40% ما يعادل مساحة 66189 هكتار وهذا راجع إلى الانخفاضات التي عرفتها مساحتها مسجلة انخفاض سنة 2011 بـ 786026 هكتار لتسجل ارتفاع خلال سنتي 2012 و2013 بمتوسط 910310 هكتار لتواصل الارتفاع سنة 2016 بأعلى مساحة قدرت بـ 1250945 هكتار بمعدل نمو ايجابي 59.14% وما يعادل مساحة 464919 هكتار، لتنخفض سنة 2018 بمساحة قدرها 878544 هكتار ثم لترتفع بقيمة بسيطة سنة 2019 بـ 956841 هكتار، إن هذا الانخفاض يعود بالأساس إلى تغير المناخ والتصحر والجفاف الذي يسود المناطق الزراعية والحرائق التي تتعرض لها الجزائر في كل سنة أدت إلى تقليص الأراضي الزراعية.

ثالثا: المحاصيل الصناعية

تتمثل أهم المحاصيل الزراعية في الطماطم الصناعية التي تعتبر المنتج الرئيسي والتي تمثل 96% من انتاج المحاصيل الزراعية، بالإضافة إلى التبغ والفول السوداني، إن المساحة المخصصة للمحاصيل الصناعية أقل من باقي المساحات المخصصة للمحاصيل الزراعية الأخرى، فمساحتها الاجمالية حققت زيادة قدرها 47% انتقلت من 25814 هكتار سنة 2010 إلى 38018 هكتار سنة 2019 لكنها عرفت خلال نفس الفترة تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض في مساحتها وهذا راجع إلى الظروف المناخية التي تعتبر العامل المحدد لكل محصول، سجلت مساحتها ارتفاع سنتي 2012 و2014 بـ 27402 و

28472 هكتار على التوالي، ثم لتستقر في حدود 32 ألف هكتار خلال السنوات 2015، 2016، 2017، لتعاود الارتفاع سنة 2018 بـ36427 هكتار واستمر هذا الارتفاع مسجلة معدل نمو ايجابي قدر بـ 4.4% سنة 2019، ونجد أن الطماطم الصناعية قد حصلت على أكبر مساحة من مجموع المساحة المخصصة للمحاصيل الصناعية مسجلة مساحة قدرها 24804 هكتار سنة 2019 مقابل 23689 هكتار سنة 2018. (Ministére de l'agriculture et du développement , juillet 2021, p. 8)

رابعا: البقوليات

تتمثل أهم البقوليات في العدس، الحمص، الفاصولياء المجففة، البازلاء المجففة وغيرها فالمساحة الاجمالية المخصصة لهذه البقوليات خلال الفترة 2010-2019 سجلت زيادة قدرها 60.62% ما يعادل مساحة 44997 هكتار، مسجلة أدنى مساحة لها سنة 2010 بـ 74220 هكتار ثم ارتفعت سنتي 2011 و2014 بمساحة قدرها على التوالي بـ 87296 و90507 هكتار لتعاود الانخفاض سنتي 2015 و2016 بمتوسط قدر بـ 81238 هكتار، وبالرغم من تسجيلها هذا الانخفاض إلا أنها استطاعت تجاوز عتبة 100 ألف هكتار سنة 2017 لتصل إلى 119217 هكتار سنة 2019.

خامسا: الخضراوات

تتمثل في البطاطا، الطماطم، البصل، .....وغيرها الملاحظ أن مساحتها قد عرفت ارتفاع مستمر مسجلة زيادة قدرها 24.13% خلال فترة الدراسة ، لتسجل نتائج ايجابية خلال فترة 2010-2015 بمتوسط مساحة قدرها 477112 هكتار ماعدا سنة 2014 التي انخفضت فيها مساحتها بـ 1.3-% ، أما بالنسبة لسنتي 2017 و2018 قدرت بمتوسط 50 ألف هكتار ، لتسجل أعلى مساحة لها سنة 2019 بـ 533060 هكتار بفضل البرامج المخصصة لتنمية الفلاحة الصحراوية (تقديم حوافز للفلاحين لغرس المواد الزراعية الاستهلاكية في الجنوب) لتنويع الانتاج الوطني، وتعد البطاطا من أهم المحاصيل الخضراوات وتتربع على أكبر مساحة منها انتقلت مساحتها من 149665 هكتار سنة 2018 إلى 157864 هكتار سنة 2019 بمعدل زيادة قدر بـ 5.47%.

2.3 تطور الإنتاج النباتي 2010-2020:

إن لزيادة المساحة المزروعة لكل محصول له أثر إيجابي على انتاجه، إذا لم تعيقه بعض الظروف المناخية التي تتميز بتقلبات كثيرة من جفاف وندرة سقوط الأمطار (يقدر

المعدل الوطني بحوالي 600 ملم) (باشوش، 2016، صفحة 8)، فالإنتاج النباتي في الجزائر رغم بعض الظروف في الآونة الأخيرة خاصة المناخية عرف قفزة نوعية في الكمية والنوعية لبعض المحاصيل الزراعية التي استطاعت أن تحققا اكتفاءا ذاتيا وتصدير الفائض في بعض الأحيان.

الشكل رقم02: تطور الإنتاج النباتي في الجزائر من 2010-2020

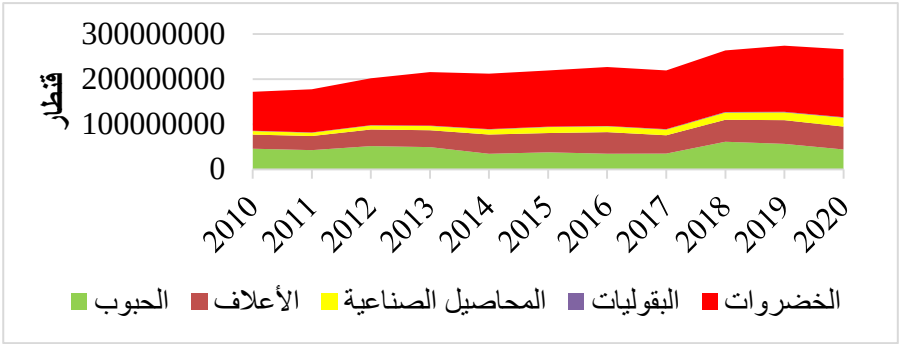

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

-(www.ons.dz, janvier 2023)

-(Ministere de l'agricculture et développement rural)

من خلال الشكل نلاحظ إن أهم ما يميز انتاج المحاصيل الزراعية هو زيادة المسجلة في جميع المحاصيل ماعدا الحبوب التي تميز انتاجها بالتذبذب خلال سنوات العشر الأخيرة بين الارتفاع والانخفاض حسب الظروف المناخية السائدة لكل سنة خاصة وأن إنتاج هذه المادة يتعلق بدرجة كبيرة بالمناخ، مسجلة معدل نمو سلبي 3.63-% خلال فترة الدراسة، فارتفعت سنة 2012 بقيمة 51371533 قنطار لتنخفض في الفترة الممتدة 2013-2017 مسجلة في المتوسط قيمة قدرها 38062339.8 قنطار وهو مايمثل نسبة انخفاض قدرت بـ 25.90-% بالنسبة لسنة 2012، لتقفز سنة 2018 إلى أعلى قيمة لها مقدرة بـ 61018490 قنطار ثم لتعاود الانخفاض سنة 2019 بمعدل نمو سلبي قدر بـ 7.67-%، لتستمر في الانخفاض مسجلة نحو 43.9 مليون قنطار وهذا راجع إلى انخفاض انتاج القمح الصلب والذي يمثل 59% من الحبوب الشتوية من 32.1 مليون قنطار سنة 2019 إلى 25.9 مليون قنطار سنة 2020 كما انخفض كل من

الشعير والقمح اللين والشوفان بنسبة 26% و21% و32% أضف إلى ذلك انخفاض انتاج الذرة 63683 قنطار سنة 2019 إلى 32212 قنطار سنة 2019 بنسبة قدرت بـ 49.41-% (ons, 2023, p. 1).ويرجع أسباب انخفاض في قيمة الإنتاج إلى نقص المساحة المخصصة للزراعة الحبوب، تعيش الجزائر عجزا مائيا بسبب التغيرات المناخية (عدم امتلاء مخزونات السدود) فعدم تساقط الأمطار أو سقوطها في غير موسمها يؤثر سلبا على كمية الإنتاج ، استخدام الالات الزراعية التقليدية في عملية الحرث وهناك نقص الأسمدة الكيميائية والبذور الجيدة، أيضا هناك هدر في المنتوج في عملية الحصاد وذلك بسبب استخدام الآلات زراعية بدائية، وهذا ما أدى بالسلطات العمومية إلى تحفيز انتاج الحبوب من خلال رفع أسعار شراء القمح من المزارعين، تراوحت أسعار القمح الصلب من 4500 دج إلى 6000 دج (43.1 دولار) وأسعار القمح اللين من 3500 دج إلى 5000 دج (35.9 دولار)، أضف إلى ذلك تسخير قرض الرفيق للمستثمرين الذي تتحمل الدولة أعباء دفع الفوائد وتخفيض سعر الأسمدة بنسبة 20%.

أهم سمات زراعة الحبوب في الجزائر تتخلص في: (سفيان حنان، صفحة 136)

-إن أهم ما يميز إنتاج الحبوب هو إنتاجه الضعيف بالرغم من تكثيف زراعته، فبالرغم من استقرار المساحات المزروعة بالحبوب منذ مدة إلا أن مستويات الإنتاج تبقى تتميز بالتذبذب الكبير.

- بقاء المساحة المزروعة بالحبوب تتأرجح بين غياب برامج الاستصلاح وعدم توسيع الأراضي المزروعة، حيث ظلت المساحة المخصصة لزراعة الحبوب في العموم قارة على مدى طويل من الزمن.

- تدني مردودية الحبوب، حيث تبقى مردودية الهكتار الواحد في الجزائر دون المستويات الدنيا المنتظرة، فالمردودية الفلاحية عموما مرتبطة أساسا بكميات الأسمدة المستعملة ونوعيتها من جهة، والبذور المختارة من جهة أخرى وهي التي تفسر مدى الزيادة والانخفاض في الإنتاج.

أما بالنسبة لبقية المحاصيل النباتية الأخرى، فقد عرفت تطورا ملحوظا تمثل في زيادة إنتاجها وتحقق الاكتفاء الذاتي في بعض المحاصيل والتي جاءت على الشكل التالي:

قدرت زيادة الكمية المنتجة من الأعلاف خلال فترة الدراسة بنسبة قدرها 61.70% ما يمثل قيمة 19349907 قنطار وهي زيادة معتبرة لتسجل أقل قيمة لها سنة 2011 بـ

31276805 قنطار لترتفع بمتوسط قدره 39938083 قنطار خلال فترة (2012-2015) واستمر هذا الارتفاع ليحقق زيادة قدرها 20.13% سنة 2016 لتنخفض مجددا بمعدل 15.3-% سنة 2017 لترتفع مرة أخرى سنة 2019 بأعلى قيمة لها بـ 52608912 قنطار لتعاود الانخفاض سنة 2020 إلى 50.71 مليون قنطار بمعدل سلبي قدر بـ 3.60-%، ويعود سبب الانخفاض إلى شح الأمطار والجفاف مما أدى إلى عدم توفير مادتي الشعير والذرة التي تدخل في انتاج الأعلاف الذي نتج عنه التوجه نحو استيراد الشعير، ولتقليل هذا الأخير عمدت السلطات العمومية إلى الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لهذه المواد لجميع الفاعلين في القطاع(المنتجين والمستوردين).

أما المحاصيل الصناعية مسجلة زيادة قدرها 154.45% خلال عشر سنوات والمقدرة بـ 12013573 قنطار، عرفت خلال هذه الفترة ارتفاع في المحصول الزراعي لتصل إلى 13299370 قنطار سنة 2015، لتعاود الانخفاض بمتوسط قدر بـ 12678182.5 قنطار خلال سنتي 2016 و2017، ثم ارتفعت لتصل إلى 19791473 قنطار سنة 2019، ويرجع هذا إلى زيادة المسجلة للطماطم الصناعية فقد سجل انتاجها بقيمة 16 مليون قنطار وهو ما يعادل 96% من مجموع انتاج المحاصيل الصناعية مما أدى إلى تحويل الفائض إلى الشركات الصناعية الغذائية يتم دفع القسط الدعم المقدر بـ 4 دج للكيلو غرام من الطماطم الذي يسلم لوحدة التحويل التي تتلقى هي الأخرى 1.5 دينار لتحويل الكيلوغرام، استخدام المزارعين أصناف مهجنة من الطماطم التي لها مردودية كبيرة في الإنتاج (بذور الطماطم ثلاثية التركيز، بذور الطماطم مضاعف التركيز التي كانت تقوم الدولة استيرادها سابقا، حيث لم يسجل أي استيراد لها سنتي 2018 و2019) ، وهناك عناصر أخرى أدت إلى ارتفاع انتاج الطماطم: (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2021)

- معدل تقدم عملية جنى محصول الطماطم يفوق 50 بالمائة حالي، في حين يتراوح متوسط المردود في الهكتار الواحد بين 800 و1200 قنطار في الولايات الرائدة؛
- غالبية وحدات التحويل وصلت إلى ذروة الإنتاج؛
- انخفاض وقت انتظار الشاحنات الناقلة لمحصول الطماطم بنسبة 50 بالمائة هذا العام مقارنة بالسنوات الماضية بفضل التنظيم الأفضل وزيادة طاقة التحويل، بالرغم من الانقطاع المتكرر في الكهرباء؛

- ساهمت إعادة جدولة ديون بعض الوحدات في رفع من الطاقة الإنتاجية لوحدات تحويل الطماطم الصناعية؛
- تسجيل تحسن ملحوظ في جودة المنتوج هذا العام بشهادة أغلبية المحولين؛
- تخصيص حصة إضافية من المياه لمنتجي الطماطم في بعض الولايات خاصة الشلف وعين الدفلى والذي ساهم في إنقاذ الموسم في هذه المناطق.
- مراجعة نظام دعم إنتاج وتحويل الطماطم الصناعية شجع المهنيون لإطلاق الموسم في ظروف جيدة.
- تكثيف الدعم التقني والعمل الميداني ساهم في تحسين الإنتاج والإنتاجية.

أما بالنسبة لإنتاج البقوليات قدرت زياتها 59.02% وهوما يمثل 427020 قنطار وتميزت ببعض التذبذب في انتاجها خاصة في سنتي 2015 و2016 على التوالي 873922 ،773105 قنطار لترتفع وتسجل أعلى قيمة لها سنة 2018 بـ 1376378 قنطار لكنها سجلت انخفاض في انتاجها سنة 2020 بمعدل نمو سلبي 16.41-% وهذا راجع إلى جائحة كورونا التي أثرت سلبا على الإنتاج الوطني لبعض المحاصيل الزراعية (صعوبة النقل والتخزين، عدم الحصول على البذور،...).

الخضراوات هي الأخرى ارتفع محصولها ارتفاع ملحوظ مسجلا زيادة قدرها 74.41% وهو ما يمثل 64298641 قنطار فالملاحظ ارتفاع انتاجها في كل موسم بهدف تحسين المنتوج المحلي (ذو جودة عالية) مسجلة متوسط قدره 105552369 قنطار للفترة (2010-2014) لينمو انتاجها ويحقق زيادة قدرها 29.43% كمتوسط الفترة (2015-2020)، مسجلة أعلى قيمة لها سنة 2020 بـ150703071 قنطار سبب الزيادة هو ارتفاع المساحات المخصصة للبطاطس بنسبة 68% خلال الفترة 2010-2017 مصحوبة بزيادة قدرها 143%أصبحت الجزائر مكتفيا ذاتيا واتجهت إلى تصدير هذه المادة بكميات قليلة رغم الإنتاج يعاني من تقلبات دورية قوية في الأسعار (minstére de l'agriculture de la france , 2022, p. 3)، حيث زاد الإنتاج البطاطا بين عامي 2000 و2019 حيث ارتفع من حوالي 10 ملايين قنطار إلى أكثر من 40 مليون قنطار فقد ارتفع من 2.2 مليون طن عام 2008 إلى 3 ملايين طن عام 2010 ومن 4.22 مليون طن في عام 2012 إلى 4.9 مليون طن في عام 2013 ليصل إلى أكثر من 40 مليون طن عام 2019 أي بزيدة قدرت 64.5% ويتم انتاج البطاطس الموسمية

في ولايات الوادى وعين الدفلة والبويرة والمعسكر، إن الزيادة في الإنتاج البطاطا هي نتيجة عاملين أساسين هما: مضاعفة المساحة المخصصة للبطاطس من 64.694 هكتار إلى 150 ألف هكتار وزيادة الغلة من حوالي 160 قنطار/هكتار إلى أكثر من 280قنطار/هكتار (agriculture ana finance consultants Gmbh, mars 2021, p. 3).

3.3 تطور الإنتاج الحيواني 2010-2020:

تعد تربية الحيوانات مدعوة لزيادة إنتاجية وانتاج المنتجات الحيوانية الاستراتيجية (الحليب واللحوم) من أجل ضمان تغطية الاحتياجات الغذائية للسكان من البروتينات الحيوانية، حيث يمثل الإنتاج الحيواني أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي، ويلعب دورا حاسما في كل المناطق الزراعية البيئية المواتية والصعبة (الجبال والسهوب والمناطق الصحراوية) (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2022، صفحة 10)، ويمكننا استعراض وتحليل الثروة الحيوانية من خلال الشكل رقم 03.

الشكل رقم 03: تتطور الثروة الحيوانية في الفترة 2010-2020

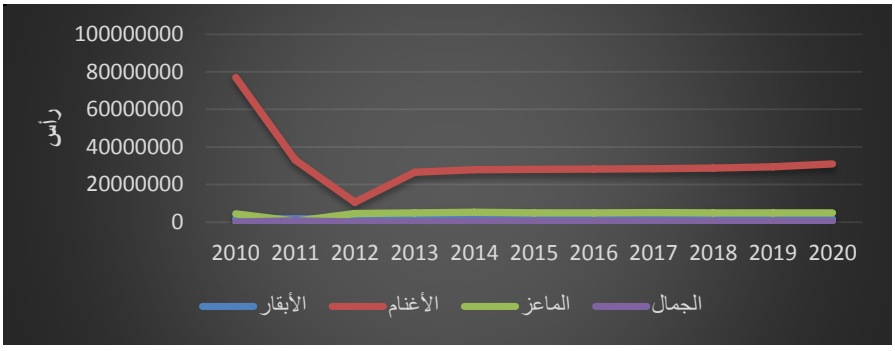

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

-(www.ons.dz, janvier 2023)
-(Ministere de l'agricculture et développement rural)

أولا: الأبقار

تم تسجيل نمو سلبي طفيف في عدد الأبقار المنتجة خلال 2010-2020 قدر بـ 0.43-%، مسجلة أعلى قيمة لها سنة 2015 بـ 2149549 رأس، لتبدأ بوتيرة متباطئة وتراجع في عدد الأبقار ابتداء من سنة 2017 وصل عدد الأبقار إلى 1895126 رأس لتسجل أسوأ النتائج سنة 2020 بـ 1740183 رأس بسبب تراجع في عدد الابقار الحلوب

التي تمثل 52.2% من اجمالي الأبقار والتي انخفضت بنسبة 2.1% (ons، 2023، صفحة 11)، أضف إلى ذلك تزايد معدل ذبح الأبقار قصد توجيه لحمها إلى الاستهلاك اليومي، ارتفاع أسعار الأعلاف الذي يجعل المواليين غير قادرين على تحمل التكاليف الباهظة، الجفاف الذي يساهم بدوره في نقص العشب، عدم وجود أراضي واسعة وشاسعة مخصصة لرعاية الأبقار، ارتفاع أسعارها في السوق الوطنية والدولية.

ثانيا: الأغنام

فتم تسجيل انخفاض كبير في أعدادها خلال 2010-2020، لتنخفض من 77022668 رأس سنة 2010 إلى 10525199 رأس سنة 2012 وهو ما يمثل معدل انخفاض قدر بـ 86.33-% وهي نسبة انخفاض كبيرة بالنسبة لتربية المواشي ويمكن ارجاع الأسباب إلى الأعياد الدينية ورمضان الذي يكثر فيها استهلاك الأغنام خاصة الاستهلاك الأنثى الذي بدوره يؤثر سلبا على عددها، الأوبئة العابرة للقارات مثل الحمة القلاعية والطاعون صفار الخاص بالمواشي، تقلص المساحات الرعوية وجفافها والحرث العشوائي خاصة في المناطق السهبية ، ارتفاع أسعار الأعلاف خاصة في السوق السوداء وعدم القدرة الحصول على الأعلاف المدعمة من طرف الحكومة الموجهة للتغذية الحيوانية بسبب المضاربة، لكن مع بداية سنة 2014 ارتفع عدد رؤوس المواشي ليصل إلى 27807734 ثم استقرت خلال أربع السنوات (2015-2018) حوالي 28 مليون رأس ثم استمرت في الارتفاع مسجلة حوالي 30905560 رأس سنة 2020 علما أن 62.6% من مجموع الأغنام نعاج بلغ عددها 19.3 مليون رأس سنة 2020 مقابل 18.5مليون رأس سنة 2019 بزيادة قدرها 4.3% (ons، 2023، صفحة 10)، وعمدت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية سنة 2022 إلى اجراء عملية إحصاء المواشي الهدف منها تدعيم المربين الحقيقين والاستفادة من الحوافز المقدمة لهم من طرف الدولة والحد من التهريب خارج الحدود.

ثالثا: الماعز

هي الأخرى سجلت تذبذب في عدد رؤوسها بين الارتفاع والانخفاض بمعدل زيادة قدر بـ 14.48%مسجلة أدنى قيمة لها سنة 2011 بـ 441102 رأس ثم ارتفعت لتسجل أعلى قيمة لها سنة 2014 بـ 5129839 رأس (بفضل برنامج تطوير تربية الغنم والماعز) لتعاود الانخفاض مرة أخرى خلال سنتي 2015 و2016 بـ 4934701 رأس

لكل سنة، لتعاود الارتفاع سنة 2017 ب 5007894 رأس لكن هذا لم يتم طويلا لتنخفض مجددا سنة 2020 إلى 4908168 رأس

وأخيرا **الجمال** الذي سجل بعض التذبذبات في عدد رؤوس المنتجة مسجلا أدنى قيمة له سنة 2012 بـ 014034 رأس ليعاود الارتفاع السنوات اللاحقة بـ 381882 رأس خلال سنة 2017 و417167 رأس سنة 2019 ليرتفع سنة 2020 إلى 435214 رأس بنسبة زيادة قدرت بـ 4.34%(زيادة كمية الأعلاف للجمال لتصل إلى 4كغ في اليوم).

أما بالنسبة للإنتاج الحيواني من اللحوم البيضاء والحمراء فهي الأخرى عرفت ارتفاع في الكمية المنتجة منها وهذا راجع إلى زيادة الدعم المخصص للفلاحين من حبوب الشعير المدعم بتكلفة 2000 دج لفائدة مربي المواشي والأبقار، كما تعمل الوزارة على استيراد الأبقار الحوامل لرفع انتاج الحليب وزيادة الإنتاج الوطني من اللحوم الحمراء.

الجدول رقم02 : تطور الإنتاج الحيواني 2010-2020

السنوات	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	الحليب(1000ل)	البيض(1000و)
2010	1243816	3152816	2632900	7134379
2011	4195529	3361279	2929959	4822477
2012	4397886	3653982	3088190	5326572
2013	4671997	4183967	3368066	6060558
2014	4862903	4634522	3548825	6644517
2015	5256474	4364417	3753766	6690000
2016	5377548	5154350	3597017	6691912
2017	5439024	5298067	3521210	6570417
2018	5290121	5403692	3279972	6257971
2019	5291695	5720748	3597017	6441906
2020	5308834	5415863	3405599	6169129

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

-(www.ons.dz, janvier 2023)

-(Ministere de l'agricculture et développement rural)

- **اللحوم الحمراء:** سجلت ارتفاعا ملحوظا في الكمية المنتجة حيث قدرت زيادة إنتاجها خلال السنوات 2010-2020 بـ 326%وهو ما يعادل 4065018 قنطار وهذا يدل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذه المادة وتوفيرها لجميع المواطنين وعدم اللجوء إلى الاستيراد، مسجلة أدنى قيمة سجلت سنة 2010 بـ .1243816 قنطار ثم استمرت في الارتفاع

مسجلة أعلى قيمة لها سنة 2017 بـ 5439024 قنطار ثم انخفضت سنتي 2018، 2019 في حدود 5.29 مليون قنطار لترتفع سنة 2020 إلى 5.3 مليون قنطار مسجلة زيادة قدرها 0.32%.

– **اللحوم البيضاء:** سجلت ارتفاع مستمر في انتاجها فهي تمثل المادة الأساسية بالنسبة للمواطن الجزائري لذلك يعرف انتاجها زيادات ملحوظة من سنة إلى أخرى (برنامج تطوير تربية الدواجن والحيوانات الصغيرة)، لترتفع سنة 2014 إلى 4634522 قنطار ثم لتعاود مرة أخرى الارتفاع وتصل إلى أعلى قيمة لها سنة 2019 بـ 5720748 قنطار لتعاود الانخفاض سنة 2020 إلى 5.4 مليون قنطار محققة معدل نمو إيجابي في العموم قدر بـ 71.77% خلال عشر السنوات.

– **الحليب:** وهي المادة التي تعرف نقصان في السوق الوطنية رغم توفر وزيادة في عدد الأبقار إلا أن هذا لم يحقق الاكتفاء الذاتي في هذه المادة مما يضطر بالدولة استيراده بكميات كبيرة و ذلك لتغطية العجز الحاصل على مستوى المحلي وهذا ما يفسره قلة الكميات المنتجة لهذه المادة، مسجلا متوسط (2010–2014) بـ 3113588 ألف لتر ثم حقق أعلى قيمة له سنة 2015 بـ 3753766 ألف لتر بمعدل زيادة قدر بـ 20.56%، ، لكن هذا لم يستمر طويلا ليعاود الانخفاض بمتوسط قدره 3480163 ألف لتر خلال السنوات (2016–2020) ويرجع ذلك إلى نقص الأبقار الحلوب من سنة إلى أخرى وتقدر الملبنات التي تعمل بطاقتها الكاملة بـ 20% من الملبنات (أغلبها ملبنات عمومية) بينما يعمل 80% بأقل من 50% من طاقتها الانتاجية(زقاي، 2020، صفحة 26)، إضافة إلى ذلك يخضع إنتاج الألبان إلى برنامج مساعدات بهدف تحديثه وزيادة إنتاجه (مكافآت تحفيزية للإنتاج والتسليم، استيراد الجينات) لكنه يظل إلى حد كبير أقل من احتياجات الاستهلاك المحلي، حيث تستورد الجزائر 60% من استهلاكها من الحليب في صورة مسحوق، وقدر متوسط النمو السنوي لسوق منتجات الألبان بنسبة 20% خلال السنوات الخمس الماضية (minstére de l'agriculture de la france , 2022, p. 3)

– **البيض:** إن انتاج البيض خلال فترة 2010–2020 حقق عجزا قدره بـ 13.52–% تخللتها بعض الارتفاعات تمثلت في سنة 2010 بـ 7134379 الف وحدة لتخفض إلى 6060558 ألف وحدة سنة 2013، عاودت الارتفاع لتصل إلى 6691912 ألف وحدة

سنة 2016، لكن هذا الارتفاع لم يستمر وسجلت انخفاض خلال سنة 2018 بقيمة 6257971 ألف وحدة ثم ارتفعت سنتي 2019 و2020 بمتوسط قدر بـ 6305517.5 الف وحدة.

4.3 تطورات الفجوة الغذائية في الجزائر 2010-2020:

تمثل الفجوة الغذائية الفارق بين الانتاج المحلي من الغذاء وما هو ضروري للاستهلاك (مقدار الطلب)، وكلما زاد اتساع هذا الفرق دل ذلك على عجز الاقتصاد الوطني على مواجهة احتياجاته المحلية من الغذاء، ويتغير حجم الفجوة سنويا اعتمادا على الكميات المنتجة محليا و المطلوبة فعليا إضافة إلى تذبذب الأسعار(بن عيسى، 2019، صفحة 175)، لذلك تولي الجزائر إهتمام اللازم بالقطاع الزراعي كسبيل لتحقيق أمن غذائي مستدام من كل الجوانب لسد الفجوة الغذائية بالعمل على ادخال التوازن الهيكلي للصادرات والتخلص من التبعية للخارج في مجال استيراد المنتجات الاستهلاكية وتحقيق الغذائي المستدام. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2020، صفحة 36)

الجدول رقم03: تطور الواردات والصادرات الغذائية والفجوة الغذائية خلال فترة 2010-2020

السنوات	الواردات الغذائية	الصادرات الغذائية	الفجوة الغذائية
2010	6058	315	5743
2011	9850	355	9495
2012	9022	315	8707
2013	9580	402	9178
2014	11005	323	10682
2015	9314	235	9079
2016	8223	327	7896
2017	8438	349	88089
2018	8573.58	373.77	8199.81
2019	8072.27	407.86	7664.41
2020	8094.91	442.59	7652.32

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:(Direction Général des douanes) .

الملاحظ من الشكل أن الواردات الجزائرية في تزايد مستمر وهذا مؤشر على أن الإنتاج الزراعي الوطني عاجز على تلبية الطلب المحلي من المواد الغذائية، مما يسهم في اللجوء إلى المزيد من الاستيراد الأغذية وبالتالي ضخامة فاتورة الواردات الغذائية وبالتالي، تحتل الواردات الغذائية المرتبة الثانية في هيكل الواردات لسنة 2020 حيث

بلغت 8094.91 مليون دولار بزيادة قدرة ب 0.28 % عن سنة 2019، تهيمن الحبوب على الواردات الغذائية بقيمة 2.8 مليار دولار أمريكي وتزن 35% وبزيادة قدرت 4%تقريبا عن سنة 2019، تليها منتجات الألبان بقيمة 1.5 مليار دولا أمريكي وهو مايمثل 19% بزيادة قدرت 24% ويمثل كل من الحبوب والألبان 54% من واردات المنتجات الغذائية (minstére de l'agriculture de la france , 2022, p. 5).

والملاحظ أيضا أن ارتفاع في فاتورة استيراد المواد الغذائية خلال 10 سنوات الأخيرة من 6085 مليون دولار مقابل 8094.91 مليون دولار بزيادة قدرها 33.62%، وهذه الزيادة تفسرها ارتفاع المسجل في الواردات من سنة إلى أخرى لتصل إلى أعلى قيمة لها سنة 2014 بـ 11005 مليون دولار بمعدل نمو قدر بـ81.66%، وهذا إن دل فإنما يدل على قيمة العجز المسجلة في الإنتاج الزراعي رغم البرامج التنموية (سياسة التجديد الفلاحي والريفي) في تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل الزراعية ، لتعاود الانخفاض خلال 2015-2017 بمتوسط قدر بـ 8658.33 مليون دولار واستمر هذا الانخفاض إلى غاية سنة 2020 مسجلة قيمة 8094.91 مليون دولار بمعدل انخفاض قدر بـ 6.50-% ، ممكن ارجاع سبب هذا الانخفاض وتقليل في حجم الواردات إلى تفشي داء كورونا الذي سبب بطء في حركة التجارة الدولية وسياسة الغلق التي اتبعتها الدولة، تجدر الإشارة إلى أنه إجمالي المنتجات الغذائية المستورة سنة 2020سجلت فاتورة الحبوب والحليب ومنتجات الألبان والسكريات شاهدت ارتفاعات كبيرة خاصة مادة الحليب ومنتجات الألبان التي قفزت فاتورتها من 1245.91 مليون دولار إلى 1549.74 مليون دولار سنة 2020 وهو ما يمثل زيادة قدرها 24.39%، أما فيما يخص الحبوب (القمح الصلب واللين) سجلت معدل نمو قدر بـ 3.98% حيث قفزت من 2706.10 مليون دولار سنة 2019 إلى 2813.80 مليون دولار سنة 2020، أما مادة السكر والسكريات التي تعتبر انتاجها منعدم في الجزائر مما يؤدي إلى استيرادها من السوق الدولية، فواردتها تشهد منحى تصاعدي مسجلة نسبة ارتفاع قدر بـ 6.59% حيث قفزت 774.47 مليون دولار سنة 2020 مقابل 726.61 مليون دولار سنة 2019، وخلال نفس الفترة المقارنة استوردت الجزائر ما قيمته 325.03 مليون دولار من البن والشاي سنة 2020 مقابل 343.98 مليون دولار سنة 2019 وهو ما يمثل معدل نمو منخفض قدر بـ 5.51-%، كما استوردت الجزائر ما قيمة 340.65 مليون دولار من الخضر الجافة وغيرها مقابل

273.27 مليون دولار سنة 2020 (19.78-%)، كما بلغت فاتورة واردات اللحوم 275.27 مليون دولار سنة 2020 مليون دولار مقابل 222.50 مليون دولار 2019 ما يمثل انخفاض قدر بـ 19.17-%، أضف إلى ذلك تسجيل انخفاض في المخلفات والنفايات من الصناعات الغذائية 34.72-% (366.38 مليون دولار 2019 مقابل 561.25 مليون دولار 2020) (المالية، 2020).

من خلال تحليلنا للواردات الغذائية الجزائرية خلال فترة 2010-2020 والتي ساهمت في زيادة وتيرة الفجوة الغذائية، فكلما زادت الواردات أدت إلى زيادة الفجوة والتي سجلت هي أيضا سنة 2011 أعلى قيمة قدرت بـ 10682 مليون دولار بزيادة 86% لتعاود الانخفاض وتسجل سنة 2017 و2019 و 2020 القيم التالية على التوالي:7896، 7664.41، 7652.32 مليون دولار ، وهذا ما استدعى من وزارة التجارة وترقية الصادرات على ان 20 منتوجا ما يمثل نسبة 51% من الفاتورة الاجمالية للاستيراد على المستوى الوطني ، مؤكدا أن بعض المنتجات الكمالية التي تشكل عبئا على قائمة المواد المستوردة سيتم العمل على منع استيرادها، على غرار ما يعرف بـ"حبوب عباد الشمس" والتي تقدر قيمة استيرادها بـ 25 مليون دولار و "المايونيز" بـ 20 مليون دولار و"اللبان" (حلوى للأطفال) والذي بلغت فاتورة استيراده أيضا بـ 25 مليون دولار.

ومن هذا التحليل تبين لنا أن أهم أسباب التي أدت إلى نقص في العرض الغذائي في الجزائر يرجع إلى أن أغلب المنتجين الزراعيين في الجزائر يعتمدون على معدل الهطول المطري خاصة في الزراعات الاستراتيجية مثل الحبوب، الجزائر تقع ضمن نطاق التغير المناخي المتميز بإرتفاع درجات الحرارة وتراجع مستويات سقوط الأمطار، فإن الزراعات البعلية تعاني من انخفاض انتاجيتها على مدار السنوات الأخيرة ومن الجدير بالذكر أن غياب استراتيجية إدارة المياه لمواجهة تغير المناخ في الجزائر تجعل من المستحيل النهوض بقطاع انتاج الغذاء في ظل الظروف الموضوعية الراهنة.(بن عيسى، 2019، صفحة 176)

4. سبل تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:

تمثلت أهم سبل التي يجب على الجزائر تحريكها من أجل تحقيق أمن غذائي مستدام(قويسي و بن موسى، 2022، الصفحات 442-443):

-**تشجيع الاستثمارات في القطاع الزراعي:** إن الزراعة الحديثة كي تحقق إنتاجية عالية تحتاج إلى استثمارات رأسمالية ومعرفية كثيفة، غير أن الملاحظ هو أن حصة القطاع الزراعي في الجزائر من إجمالي الاستثمارات ضئيلة نسبيا مقارنة بالقطاعات الأخرى لذا لا بد من سياسة لتشجيع الاستثمارات في مجال القطاع الزراعي لاسيما عن طريق منح القروض للمزارعين في إطار خطة شاملة مع وضع معايير موضوعية لذلك.

-**تنمية الإنتاج الغذائي:** عن طريق اعتماد الإصلاح الزراعي بوضع الإجراءات الكفيلة لزيادة الإنتاج الزراعي وتحسين ظروفه للحصول على مساواة أفضل في توزيع الدخول وكفاءة أعلى في تخصيص واستعمال الموارد الزراعية النادرة عن طريق تحويلها للذين يتقنون استعمالها.

- **تنمية البنية الأساسية التسويقية:** إن تسويق المنتوجات الزراعية المحلية يلعب دورا كبيرا في ديناميكية القطاع الزراعي وتشجيع الفلاحين وحثهم على تحسين إنتاجهم، ويتطلب ذلك وضع سياسة لزيادة الكفاءة التسويقية، والتي تتمثل في خدمات الفرز والتبريد والترويج والتعبئة والنقل والتخزين وتقليل عدد الحلقات التسويقية باعتبارها من أكثر عوامل إصلاح النظام التسويقي أهمية، مما يساعد على ربط المنتج مباشرة بالمستهلك.

-**وضع سياسة البحث والإرشاد:** إن الزراعة في عصرنا أصبحت علمية أكثر مما هي تقليدية، وعليه يتوجب وضع سياسة لتطوير البحث العلمي الزراعي وتوظيف نتائجه زيادة على الإرشاد الفلاحي الذي يلعب دورا هاما في تكوين وتوعية الفلاح عن طريق إعداد وتطبيق سياسة البحث والإرشاد بهدف تدريب الفلاحين وإقناعهم بتبني النتائج والتقنيات الزراعية الحديثة من أجل تخفيض الكلفة وتحسين نوعية الإنتاج.

- **تطوير صناعة تحويل للمنتوجات الزراعية:** وذلك بتشجيع الاستثمار لإنشاء وحدات صناعية صغيرة لتحويل المنتوجات الزراعية وتحسين الطاقة الإنتاجية لمعامل الصناعات الغذائية الزراعية الموجودة خصوصا في بعض المواسم، لابد من دعمها للرفع من قدرات الإنتاج للصناعات الغذائية وفقا لطبيعة المنتوجات ومراعاة تحسين مستوى المنتجات والخدمات وذلك بتوحيد المواصفات القياسية للسلع والمنتجات الزراعية.

لذلك قامت الجزائر بوضع مخطط تطوير متعدد السنوات لتنفيذ البرامج الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي من بين أهدافه البرنامج الوطني للبحث حول الأمن الغذائي وجاء ذلك وفقا للمادة 13 من قانون رقم 15-12 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015

المعدل، والمرسوم التنفيذي رقم 21-89 المؤرخ في 1 مارس 2021(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2022، صفحة 3)، ويهدف هذا البرنامج الخاص بالأمن الغذائي إلى: (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2022، الصفحات 3-4)

-ترسيخ سياسة زراعية مستدامة من شأنها تعزيز الأمن الغذائي للبلد وتقليص الاختلال الحاصل في الميزان التجاري للمنتجات الزراعية الأساسية والمساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني؛

- رفع مردود المنتوج الفلاحي الوطني من خلال استصلاح أراضي جديدة؛

- تقليص واردات المنتجات الزراعية الأساسية وتطوير المقاولاتية في مجال الفلاحة والصناعات الغذائية؛

- الحد من التبذير وعدم استغلال المنتجات والتحكم في تقنيات التجفيف على نطاق واسع، والتي تعد محركا قويا لتطوير المزارع الصغيرة والمتوسطة؛

- عصرنة الإدارة الفلاحية وحوكمتها وترقية المكننة الفلاحية؛

- زيادة إنتاج البروتينات الحيوانية والنباتية وتكثيف أنظمة الإنتاج وتكييفها.

5. خاتمة:

تمكنت الجزائر من تنمية وتحسين انتاج بعض المحاصيل الزراعية على غرار الفواكه والخضراوات والتمور والتي وصل معدل انتاجها حوالي 11.36 مليون قنطار سنة 2019 وهي تدل على أن هذه المحاصيل استطاعت تحقق اكتفاءا ذاتيا خاصا بها، على عكس بعض المنتوجات الأخرى مثل الحبوب والحليب الذي تستهلك الجزائر حوالي 5 مليارات لتر منه سنويا واللذان يعتبران المساهمين الرأسين في ضخامة فاتورة الواردات الغذائية وزيادة اتساع الفجوة الغذائية وهذا رغم الامتيازات التي تقدمها الدولة في إطار السياسات الزراعية الجديدة، وهذا ما يفسره قيمة الفجوة الغذائية خلال فترة 2010-2020 بمعدل عجز قدر بـ 33.24-%، الأمر استدعى بذل مزيد من المجهودات من توفير الماء السقي وعدم الاعتماد على الأمطار الموسمية في عملية الانتاج الزراعي، توفير البذور الجيدة للمزارعين وتمكينهم من الاستخدام الفعال للأسمدة الكيميائية، استغلال أكبر قدر ممكن لزراعة الحبوب في المناطق الصحراوية والذي يمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي بنسبة 20%، بالإضافة إلى الزراعات الصناعية الاستراتيجية التي لها وزن ثقيل على ميزان المدفوعات، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

-أدت السياسات الزراعية الجديدة إلى تحسين الإنتاج الزراعي لبعض المنتوجات الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي محليا وتصديرها إلى الأسواق الدولية، تصدر الجزائر حوالي 79 مليون دولار من التمور.

- لم تستطع الجزائر تحقيق الاكتفاء الذاتي في منتوج الحبوب (استيراد حوالي 1.6 مليار دولار)، أضف إلى ذلك عملية الفقد والهدر وتأثيرها على المنتوج في عملية الحصاد.

- تدني مردودية وجودة بعض المحاصيل الزراعية بسبب الجفاف انعكس سلبا على وفرة هذه المواد في السوق الدولية والوطنية مما أدى إلى ارتفاع أسعارها وهو ما يؤثر على تعزيز الأمن الغذائي.

-هناك العديد من المشاكل التي تعرقل نمو المحاصيل الزراعية من الجفاف والأمراض والحشرات النباتية التي تسهم بدور كبير في تقليل المحصول عند أخر سنة.

- الاعتماد الهيكلي على الخارج بالنسبة للمنتجات الغذائية حيث تجاوزت فاتورة الواردات الغذائية قيمة 8 مليون دولار الأمر الذي يصعب من عملية تحقيق الأمن الغذائي.

- تعرض الجزائر لأزمة الجفاف سبب عجزا بسنة 25% في مخزونات السدود مما أدى إلى نقص شبكات الري المخصصة للزراعة خاصة منها الحبوب.

-إن تربية المواشي وانتاجها رغم وفراتهم محليا إلا أن الجزائر تعاني من ارتفاع اسعارها في السوق الوطنية بسبب التكاليف الباهظة التي يتكبدها المربيين، الأمر الذي يجعل الجزائر تستورد حوالي 4% من اللحوم الحمراء.

-يبقى الحليب المسيطر الثاني على الواردات الغذائية حيث تستورد حوالي 1.3 مليار دولار من مسحوق الحليب وهذا رغم بلوغ عدد الملبنات في الجزائر 230 ملبنة.

1.4 التوصيات

- العمل على تسهيل الحصول على العقار الفلاحي وتقديم القروض للصغار الفلاحين ذو فوائد منخفضة لاستصلاح الأراضي الزراعية المتدهورة ودفع الاستثمار الزراعي.

- دعم الفلاحين بتوفير أنظمة الري المقتصدة، البذور الجيدة والمقاومة للجفاف ومتابعة عملية الحرث والبذر.

- استخدام تقنيات الزراعة الحديثة والمتطورة في تعزيز وحماية القطاع الزراعي لمواجهة المتغيرات المناخية المتقلبة.

– تخفيض فاتورة الاستيراد الغذائية بتحقيق الاكتفاء الذاتي للمحاصيل الزراعية وتطوير نوعية جيدة من الزراعات مثل البنجر السكري.

5. قائمة المراجع:

-*Abdulrahman, A.-f., & Abdullah, A. (2016). the reality of food security in the arab world. international journal of asian social science, 6(4), pp. 251-261.*

-*Agriculture and finance consultants Gmbh. (mars 2021). analyse de la chaine de valeur "pomme de terre" dans la wilaya d'eloued. allemagne.*

-*Elliot, V. (2014). food security indicators. For the Integrating Nutrition and Food Security Programming for Emergency response workshop. Nairobi.*

-*Global food security index 2022. (2022). Récupéré sur https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/download-the-index.*

-*Meriem, r. (2020). food security in algeria: concept review and measurement indicators. economic and mangement reaseach journal, 14(03), pp. 235-248.*

-*Ministére de l'agriculture et du développement rural . (juillet 2021). statistique agricole "superficies et productions" serie B.*

-*Minstére de l'agriculture de la france . (2022). les politique agricoles a travers le monde"algérie". Récupéré sur: http://agriculture.gouv.fr/politiques-agricoles-fiches-pays*

-*Riely, f. (1999). food security indicators and frame work for use in the monitoring and evaluation of food aid programs. food & nutrition technical assistance.*

-*www.ons.dz, La Production Agricole 2019/2020, N°976.*

–المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2020)، أوضاع الأمن الغذائي العربي.

–بن عيسى كمال الدين،(2019)، الأمن الغذائي وتطور الفجوة الغذائية في الجزائر، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، 04(02)،168–179.

– باشوش حميد، (2016)، واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للفترة 2000–2015، مجلة دفاتر بوادكس،(06)، الصفحات 5–25.

-زقاي وليد، (2020)، أثر تحرير أسعار الحليب على تنمية شعبة الحليب في الجزائر، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، 13(01)، 23-37.

-سفيان حنان، تحليل واقع إنتاج الحبوب في الجزائر 1999-2015، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات إقتصادية-، 36(02)، الصفحات 129-139.

- قويسي مبروك ، بن موسى كمال، (2022)، تحديات الأمن الغذائي في الجزائر وسبل تحقيقه، مجلة إقتصاد المال والأعمال، 07(02)، 429-446.

-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (2022)، البرنامج الوطني للبحث2 في الأمن الغذائي.

-وزارة الفلاحة والتنمية الريفية،(2021)، حملة إنتاج الطماطم الصناعية 2020-2021: https://madr.gov.dz

-وزارة المالية، (2020)، stastisques du commerce exterieur de l'algerie؛

-وكالة الأنباء الجزائرية،(2019)، تراجع في مساحة الأشجار المثمرة والكروم في السنوات الأخيرة https://www.aps.dz/ar/regions/71319-2019-05-25-11-27-37